CENTRAL BANK OF JORDAN

البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

كانون أول

2025

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	37

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.75% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.53% خلال ذات الفترة من عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 1.81%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.54% خلال نفس الفترة من عام 2024. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.4%، مقابل 21.5% خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 24,597.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 47,506.1 مليون دينار، مقابل 45,269.3 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 36,199.6 مليون دينار، مقابل 34,777.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 49,801.3 مليون دينار، مقابل 46,698.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 3,433.7 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,064.8 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,841.2 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,175.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,515.2 مليون دينار (61.0% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 752.1 مليون دينار، ليصل إلى 20,574.5 مليون دينار (47.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول 2025 ليصل إلى 47,089.8 مليون دينار (108.4% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 15,940.1 مليون دينار (36.7% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,065.4 مليون دينار (46.2% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,005.5 مليون دينار (82.9% من GDP مقابل 82.1% من GDP في نهاية عام 2024).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 7.4% لتبلغ 7,689.5 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 7.1% لتبلغ 14,986.0 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 6.7% ليصل إلى 7,296.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 6.5% لتصل إلى 4,646.5 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.0% لتصل إلى 1,234.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 4.1% لتصل إلى 2,372.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع 8.4% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,081.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع 846.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,427.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,149.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 24,597.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 47,506.1 مليون دينار، مقابل 45,269.3 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 36,199.6 مليون دينار، مقابل 34,777.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 49,801.3 مليون دينار، مقابل 46,698.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الاخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير، الذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025، وذلك مقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 3,433.7 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 25,724.0 مليون دينار، مقابل 17,655.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	تشرين ثاني		
2024	2024	2025	
US$ 21,014.8 16.0% 8.0	**US$ 20,144.4 11.2% 7.7**	**US$ 24,597.5 17.0% 8.8**	**إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر**
45,269.3 6.1%	**45,035.0 5.6%**	**47,506.1 4.9%**	**السيولة المحلية**
34,777.6 4.2%	**35,026.9 4.9%**	**36,199.6 4.1%**	**التسهيلات الائتمانية**
29,988.4 2.3%	30,282.7 3.3%	30,759.6 2.6%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
46,698.6 6.8%	**46,459.3 6.2%**	**49,801.3 6.6%**	**إجمالي ودائع العملاء**
36,700.0 6.5%	36,458.7 5.8%	38,896.5 6.0%	ودائع بالدينار
9,998.6 7.8%	10,000.5 7.8%	10,904.9 9.1%	ودائع بالعملات الأجنبية
36,304.4 6.3%	**36,513.1 6.9%**	**38,248.4 5.4%**	**ودائع القطاع الخاص (مقيم)**
29,157.4 5.6%	29,359.2 6.3%	30,882.2 5.9%	ودائع بالدينار
7,147.0 9.2%	7,154.0 9.3%	7,366.2 3.1%	ودائع بالعملات الأجنبية

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

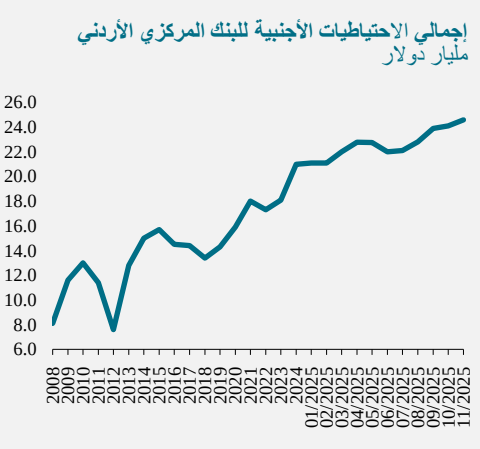

- بلغ رصـــيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 24,597.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصـــيد لتغطية مســـتوردات المملكة من الســـلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 47.5 مليار دينار، مقارنة مع 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024.

◆ **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025:**

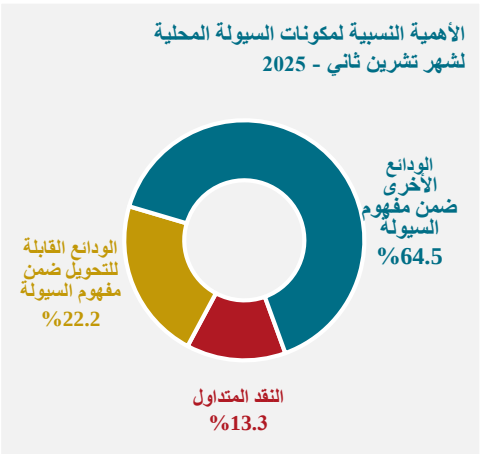

• مكونـات السيولـة

- بلغ حجم الودائع ضـــمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 41.2 مليار دينار، مقابل 39.2 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 6.3 مليار دينار، مقابل 6.1 مليار دينار في نهاية عام 2024.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

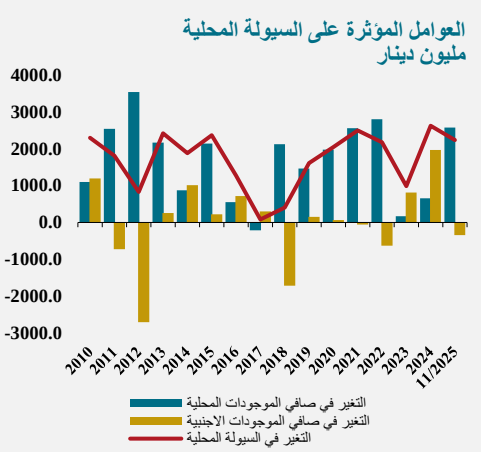

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 35.0 مليار دينار، مقارنة مع 35.4 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 12.5 مليار دينار، مقارنة مع 9.9 مليار دينار في نهاية عام 2024. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 17.2 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2024		تشرين ثاني 2024	2025
9,907.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**9,274.3**	**12,483.5**
14,544.8	البنك المركزي	14,041.9	17,191.7
-4,637.2	شركات الإيداع الأخرى	-4,767.6	-4,708.1
35,361.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,760.7**	**35,022.6**
17,145.8	الديون على القطاع العام (صافي)	17,362.0	18,632.9
1,661.9	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,648.4	1,692.2
30,347.2	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	30,706.7	31,492.1
-13,793.2	صافي العوامل الأخرى	-13,956.5	-16,794.7
45,269.3	**السيولة المحلية (M2)**	**45,035.0**	**47,506.1**
6,083.1	النقد المتداول	6,129.2	6,294.9
39,186.2	الودائع ضمن مفهوم السيولة	38,905.8	41,211.2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2024		تشرين ثاني 2024	2025
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.75	6.00
7.50	إعادة الخصم	7.75	7.00
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.50	6.75
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.50	5.75
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.75	6.00
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	6.75	6.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.500%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.500%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

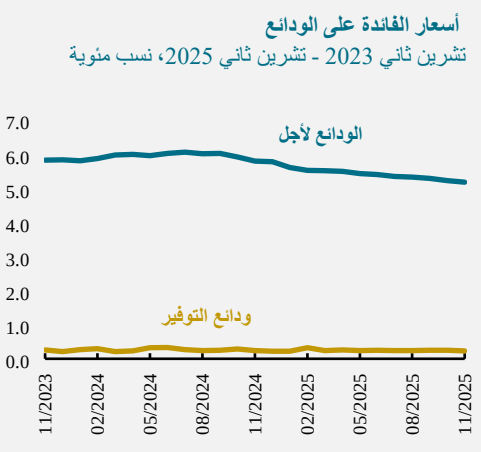

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.28%، لينخفض بذلك بمقدار 60 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين أول من عام 2025 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.63%، لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:

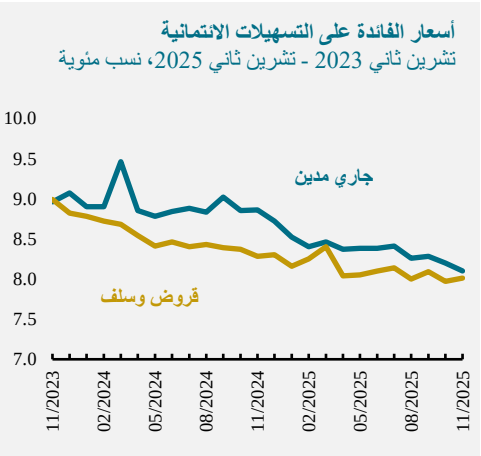

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.10%، لينخفض بذلك بمقدار 62 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار 36 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.07%، لينخفض بذلك بمقدار 118 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب مئوية

2024		تشرين ثاني 2024	تشرين ثاني 2025	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.66	0.63	-6
0.32	توفير	0.34	0.33	1
5.88	لأجل	5.90	5.28	-60
	التسهيلات الائتمانية			
10.25	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.69	9.07	-118
8.30	قروض وسلف	8.28	8.01	-29
8.72	جاري مدين	8.86	8.10	-62

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.01%، لينخفض بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 بمقدار 1.4 مليار دينار أو ما نسبته (4.1%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1.6 مليار دينار أو ما نسبته (4.9%)، خلال نفس الفترة من عام 2024.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 771.2 مليون دينار (2.6%)، والحكومة المركزية بمقدار 421.6 مليون دينار (18.7%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 164.2 مليون دينار (14.2%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 76.0 مليون دينار (5.7%).في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 11.0 مليون دينار (33.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 49.8 مليار دينار، مقابل 46.7 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 38.9 مليار دينار، و10.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 36.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2024.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين ثاني من عام 2025 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2024. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين ثاني من عام 2025 حوالي 203.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 71.0 مليون دينار (25.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 3.4 مليون دينار (3.7%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,978.1 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 99.4 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 28.5 مليون سهم (22.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 10.5 مليون سهم (14.9%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 971.8 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

2024		تشرين ثاني 2024	تشرين ثاني 2025
2,488.8	**الرقم القياسي العام**	**2,420.1**	**3,433.7**
2,651.0	القطاع المالي	2,596.8	3,599.1
5,531.3	قطاع الصناعة	5,264.3	8,553.1
1,693.3	قطاع الخدمات	1,656.0	2,049.7

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ارتفاعاً قدره 944.9 نقطة (38.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليصل إلى 3,433.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 11.1 نقطة (0.5%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 3,022.2 نقطة (54.6%)، والقطاع المالي بمقدار 948.1 نقطة (35.8%)، وقطاع الخدمات بمقدار 356.4 نقطة (21.0%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

■ القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
تشرين ثاني 2024 - تشرين ثاني 2025

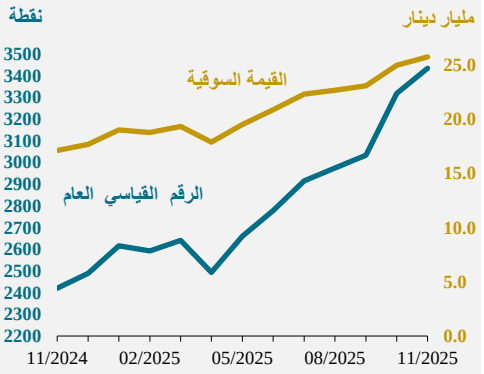

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2025 ما مقداره 25.7 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 8.1 مليار دينار (45.7%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2024، مقابل ارتفاع بلغ 158.8 مليون دينار (0.9%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شـــهد صـــــافي اســـتثمار غير الأردنيين في بورصـــــة عمان خلال شهر تشرين ثاني من عام 2025 تدفقاً سالباً بلـــــغ 6.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق ســـالب قدره 3.4 مليون دينار خلال الشـــهر المماثل من عام 2024، وقد بلغت قيمة الأســـهم المشـــتراة من قبل المســـتثمرين غير الأردنيين خلال شـهر تشـرين ثاني من عام 2025 ما قيمته 30.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسـهم المباعة 37.0 مليون دينار. أما خلال الأحد عشـر شـهراً الأولى من عام 2025، فقد شـهد صـافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 61.0 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2024		تشرين ثاني 2024	تشرين ثاني 2025
1,199.2	حجم التداول	96.0	203.1
4.9	معدل التداول اليومي	4.8	9.7
17,655.9	القيمة السوقية	17,098.0	25,724.0
913.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	80.9	99.4
-58.8	صافي استثمار غير الأردنيين	-3.4	-6.8
234.9	شراء	8.9	30.2
293.7	بيع	12.3	37.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2025 نمواً بنسبة 2.81%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.50% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.07% خلال الربع الثالث من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.69% خلال ذات الربع من عام 2024.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 نمواً نسبته 2.75%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.53% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.98% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 4.52% خلال ذات الفترة من عام 2024.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 1.81%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.54% خلال نفس الفترة من عام 2024.

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.4% (18.0% للذكور و33.9% للإناث)، وذلك مقابل 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.1%) و20-24 سنة (بواقع 48.0%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.81% خلال الربع الثالث من عام 2025، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.50% خلال ذات الربع من عام 2024. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.75% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.53% خلال الفترة المقابلة من عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي (2023 – 2025)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.51	3.09	3.10	2.86	**3.13**
GDP بالأسعار الجارية	6.30	5.27	4.45	3.75	**4.87**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (2025-2023)

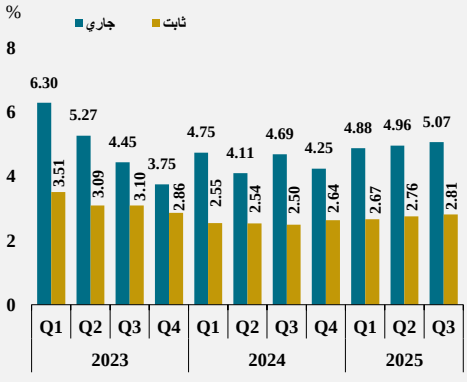

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.64% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقابل نمو نسبته 2.77% خلال ذات الفترة من عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.89% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.50% خلال ذات الفترة من عام 2024. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.98%، مقابل نمواً نسبته 4.52% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.17% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 1.94% خلال ذات الفترة من عام 2024.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.7% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاعي "الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري" و"الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.8 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 64.2% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2024 3Qs	2025 3Qs	2024 3Qs	2025 3Qs
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.53	2.75	2.53	2.75
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	6.2	7.7	0.3	0.4
التعدين واستغلال المحاجر	2.1	1.9	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	3.8	5.1	0.6	0.8
إمدادات الكهرباء	4.5	4.9	0.1	0.1
إمدادات المياه	5.6	4.5	0.0	0.0
التشييد	-1.3	0.9	0.0	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	1.8	2.4	0.1	0.2
النقل والتخزين	3.6	4.0	0.2	0.2
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.2	2.0	0.0	0.0
المعلومات والاتصالات	2.1	3.3	0.1	0.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.2	2.8	0.1	0.2
الأنشطة العقارية	1.8	0.6	0.2	0.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.7	3.4	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.0	3.0	0.0	0.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	1.3	0.6	0.1	0.0
التعليم	1.7	2.1	0.1	0.1
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	3.2	2.3	0.1	0.1
الفنون والترفيه والترويح	2.6	3.1	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الأخرى	2.4	3.0	0.0	0.0
أنشطة الأسر المعيشية	-0.7	1.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشـرات الاقتصـادية الجزئية تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شـهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (1.4%)، و"عدد المغادرين" (15.3%)، و"المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (12.2%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية" بنسبة (0.4%)، و"انتاج الفوسفات" (14.7%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب منوية

2024	المؤشر	2024	الفترة المتاحة	2025
0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**-0.2**	كانون الثاني – تشرين أول	**1.4**
4.9	المنتجات الغذائية	5.8		4.0
1.2	منتجات التبغ	1.6		0.2
6.0	منتجات نفطية مكررة	4.2		1.0
-20.3	صنع الملابس	-21.5		-10.7
3.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.2		2.6
-3.8	المنتجات الكيميائية	-1.0		-0.1
7.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**8.6**		**-0.4**
-0.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	1.3		-10.3
7.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	8.7		-0.2
-4.0	**المساحات المرخصة للبناء**	**-6.6**	كانون ثاني - تشرين ثاني	**12.2**
1.9	**انتاج البوتاس**	**2.2**		**1.1**
16.7	**انتاج الفوسفات**	**17.4**		**-14.7**
32.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**28.9**		**2.5**
4.0	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**2.8**		**16.9**
3.4	**عدد المغادرين**	**2.8**		**15.3**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 1.81%، مقابل ارتفاع نسبته 1.54% خلال نفس الفترة من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفع بنسبة 9.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.5%، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024.

- بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3%، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024.

معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام (2021 - 2025)

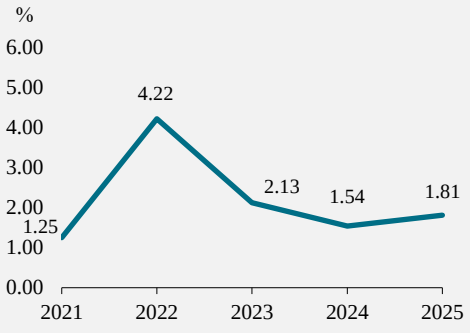

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى للعامين (2024 - 2025)

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني – تشرين ثاني		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني – تشرين ثاني	
		2024	2025	2024	2025
جميع المواد	100.0	1.54	1.81	1.54	1.81
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	1.4	1.5	0.4	0.4
الغذاء	23.8	1.5	1.1	0.3	0.3
الحبوب ومنتجاتها	4.2	2.0	0.4	0.1	0.0
اللحوم والدواجن	4.7	3.2	1.3	0.2	0.1
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	0.5	-1.6	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-0.1	-0.6	0.0	0.0
الزيوت والدهون	1.7	-1.3	4.1	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	-0.5	9.3	0.0	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	2.7	-3.6	0.1	-0.1
السكر ومنتجاته	2.3	2.0	0.1	0.0	0.0
التوابل ومحسنات الطعام والمأكولات الاخرى	1.3	2.8	4.8	0.0	0.1
2) المشروبات غير الكحولية	2.7	0.4	4.6	0.0	0.1
الشاي والبن والكاكاو	1.2	0.4	10.0	0.0	0.1
المشروبات والمرطبات	1.5	0.4	0.5	0.0	0.0
3)المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	3.8	10.6	0.2	0.5
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	-0.3	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	3.8	10.6	0.2	0.5
4) الملابس والاحذية	4.1	-0.8	0.6	0.0	0.0
الملابس	3.4	-0.9	0.6	0.0	0.0
الأحذية	0.7	-0.2	0.8	0.0	0.0
5) المساكن	23.8	2.8	2.6	0.7	0.7
الايجارات	17.5	3.8	3.5	0.7	0.6
الوقود والانارة	4.7	-1.1	-0.5	-0.1	0.0
6) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.1	0.6	0.0	0.0
7) الصحة	4.0	-0.1	0.3	0.0	0.0
8) النقل	16.0	1.0	0.3	0.2	0.0
9) الاتصالات	2.8	0.4	1.4	0.0	0.0
10) الثقافة والترفية	2.6	2.6	1.6	0.1	0.0
11) التعليم	4.3	1.2	1.9	0.1	0.1
12) المطاعم والفنادق	1.8	0.9	1.2	0.0	0.0
13) السلع والخدمات الأخرى	4.8	1.8	2.5	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 10.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

- فيما سجّل بند الإيجارات تضخمًا بنسبة 3.5% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع تضخم نسبته 3.8% خلال نفس الفترة من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.4 نقطة مئوية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 0.8 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2024.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (3.6%) و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.6%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7%، وتراجع نسبته 0.1%، على التوالي، خلال نفس الفترة من عام 2024.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين ثاني من عام 2025 بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2025)، فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.3%. ويأتي ذلك محصلة لانخفاض أسعار بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (7.3%)، ومجموعة النقل بنسبة (0.2%) من جهة، وارتفع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (3.4%)، "الالبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة (0.1%)، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(تشرين ثاني 2024 - تشرين ثاني 2025)

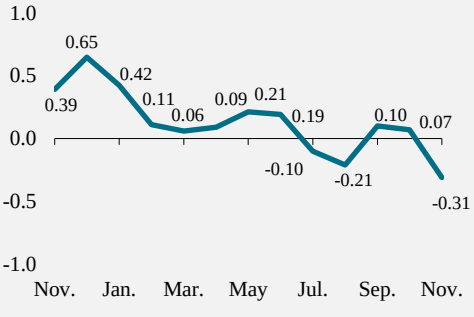

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل

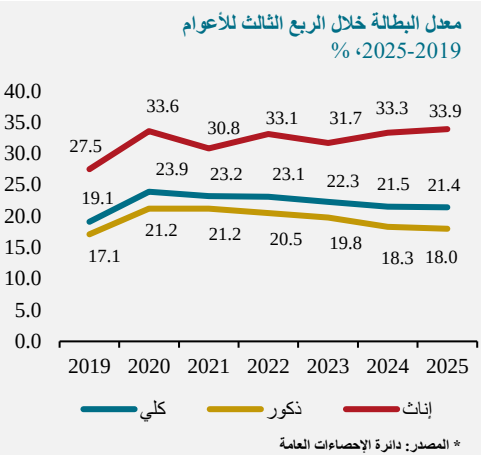

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.0% للذكور و33.9% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2025، وذلك مقابل 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2025 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.1%) و20-24 سنة (بواقع 48.0%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.2% خلال الربع الثالث من عام 2025، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 22.3%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.4% (52.4% للذكور و14.4% للإناث)، بالمقارنة مع 34.3% (53.6% للذكور و14.8% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2024.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.2% خلال الربع الثالث من عام 2025، بالمقارنة مع 26.9% خلال الربع الثالث من عام 2024.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,064.8 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، مقابل عجز مقداره 1,841.2 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 2,106.7 مليون دينار (5.9% من GDP) مقابل 1,923.5 مليون دينار (5.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,175.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,515.2 مليون دينار (61.0% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 15,940.1 مليون دينار (36.7% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 752.1 مليون دينار، ليصل إلى 20,574.5 مليون دينار (47.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,065.4 مليون دينار (46.2% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول 2025 بمقدار 2,927.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 47,089.8 مليون دينار (108.4% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,005.5 مليون دينار (82.9% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (82.1% من GDP) في نهاية عام 2024.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2024:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين أول من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 125.9 مليون دينار، أو ما نسبته 21.2%، لتبلغ 720.3 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 376.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1%، لتبلغ 7,705.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 416.3 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 40.4 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عامي 2024 و2025

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين أول		معدل النمو	كانون ثاني - تشرين أول		معدل النمو
	2024	2025	%	2024	2025	%
الإيرادات العامة	**594.4**	**720.3**	**21.2**	**7,329.3**	**7,705.3**	**5.1**
الإيرادات المحلية*، منها:	593.9	710.1	19.6	7,247.0	7,663.3	5.7
الإيرادات الضريبية، منها:	430.6	525.6	22.1	5,365.8	5,647.6	5.3
ضريبة المبيعات	340.3	413.4	21.5	3,471.4	3,797.3	9.4
الإيرادات الأخرى	162.8	184.1	13.1	1,877.7	2,012.4	7.2
المنح الخارجية	0.5	10.2	-	82.3	41.9	-
إجمالي الإنفاق	**1,016.4**	**1,010.4**	**-0.6**	**9,170.5**	**9,770.1**	**6.5**
النفقات الجارية	868.9	900.7	3.7	8,301.1	8,825.5	6.3
النفقات الرأسمالية	147.5	109.7	-25.6	869.4	944.6	8.6
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-422.1**	**-290.1**	**-**	**-1,841.2**	**-2,064.8**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	-	-	-	-5.3	-5.8	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : الايرادات المحلية باستثناء الرديات والمقاصة.**

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 416.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 7,663.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 281.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 134.7 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.2 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

هيكل الإيرادات الضريبية
(2020-2024)، والشهور العشرة الأولى من عام 2025

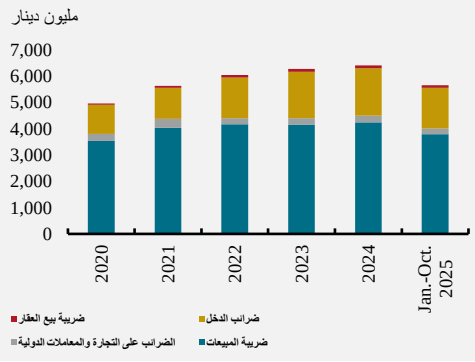

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 281.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 5,647.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 325.9 مليون دينار، أو ما نسبته 9.4%، لتبلغ 3,797.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 194.6 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 89.9 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 45.2 مليون دينار، وانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 3.9 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8%، لتصل إلى 92.0 مليون دينار.

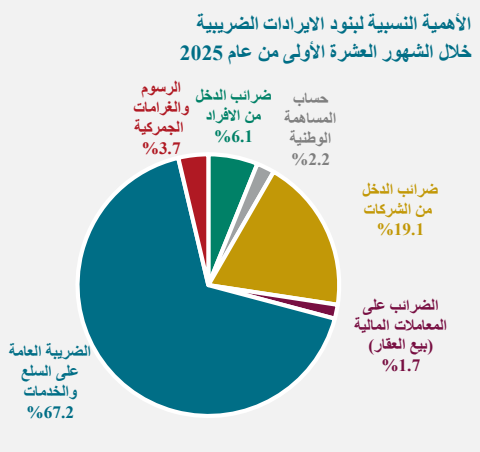

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 40.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5%، لتصل إلى 1,549.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 27.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 31.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، لتشكل ما نسبته 69.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 1,078.8 مليون دينار، وحساب المساهمة الوطنية بمقدار 21.0 مليون دينار، أو ما نسبته 14.4%، ليبلغ 125.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 12.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتبلغ 345.5 مليون دينار.

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 5.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5%، لتصل إلى 209.0 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 134.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.2%، لتصل إلى 2,012.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 167.8 مليون دينار

لتبلغ 691.3 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 60.7 مليون دينار لتبلغ 812.7 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 93.7 مليون دينار لتبلغ 508.5 مليون دينار (منها 467.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 561.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، لتصل إلى 3.3 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 40.4 مليون دينار، لتصل إلى 41.9 مليون دينار، مقابل 82.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024.

■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2020-2024)، والشهور العشرة الأولى من عام 2025

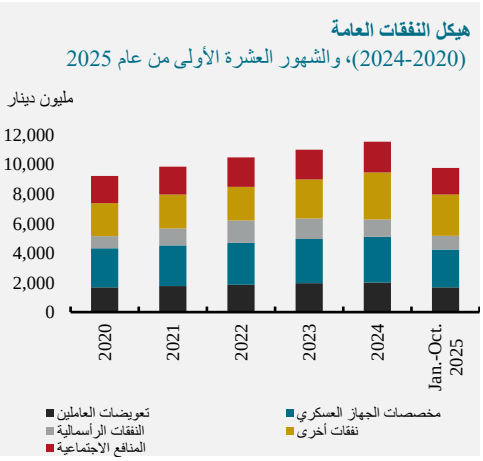

انخفضت النفقات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 6.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.6%، لتبلغ 1,010.4 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 599.6 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2024، لتبلغ 9,770.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 6.3%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 8.6%.

♦ النفقات الجارية

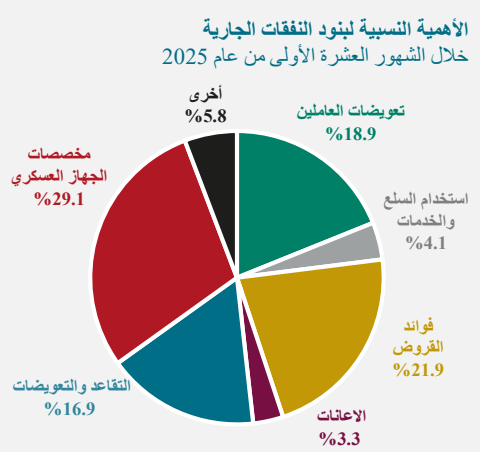

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 524.4 مليون دينار، أوما نسبته 6.3%، لتصل إلى ما مقداره 8,825.5 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 0.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 86.8% مقابل 87.3% خلال نفس الفترة من عام 2024. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 135.5 مليون دينار، ليبلغ 1,934.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 124.9 مليون دينار، لتصل إلى 2,562.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 90.5 مليون دينار، ليصل إلى 293.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 79.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,490.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 23.7 مليون دينار، ليبلغ 362.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 21.5 مليون دينار، لتصل إلى 1,669.9 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 75.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 944.6 مليون دينار.

■ العجز/ الوفر المالي

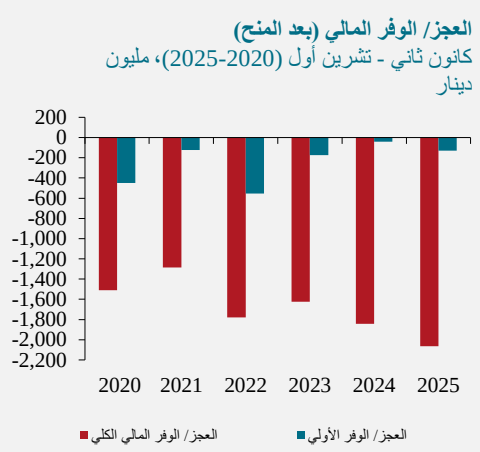

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 مقداره 2,064.8 مليون دينار (5.8% من GDP) مقابل 1,841.2 مليون دينار (5.3% من GDP) في 2024. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,106.7 مليون دينار (5.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,923.5 مليون دينار (5.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 172.1 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 124.4 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 130.2 مليون دينار (0.5% من GDP)، مقابل عجزاً أولياً مقداره 42.1 مليون دينار (0.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.

رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,175.7 مليون دينار، ليبلغ 26,515.2 مليون دينار (61.0% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,755.1 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 420.6 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2024، ليصلا إلى 22,609.1 مليون دينار و3,906.1 مليون دينار، على الترتيب.

رصيد دين الحكومة (موازنة ومكفول)
2020 - تشرين أول 2025، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

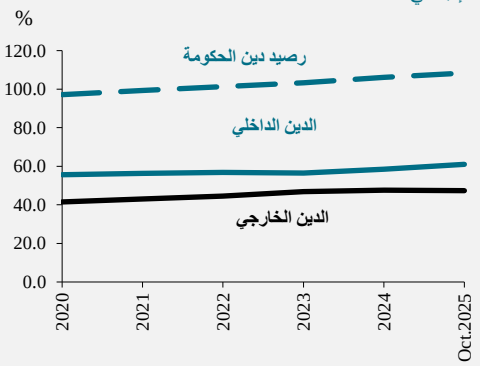

رصيد دين الحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
2020 - تشرين أول 2025، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

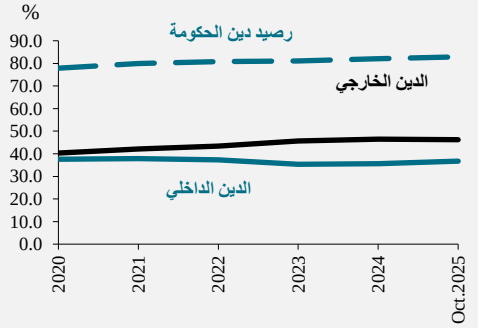

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,096.7 مليون دينار، ليبلغ 15,940.1 مليون دينار (36.7% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 752.1 مليون دينار، ليصل إلى 20,574.5 مليون دينار (47.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 13.6%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 8.7%، تلاه الدينار الكويتي (3.1%)، والين الياباني (2.7%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين أول 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 730.4 مليون دينار، ليبلغ 20,065.4 مليون دينار (46.2% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين أول 2025 بمقدار 2,927.9 مليون دينار، ليصل إلى 47,089.8 مليون دينار (108.4% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,005.5 مليون دينار (82.9% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (82.1% من GDP) في نهاية عام 2024.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025 بمقدار 1,262.3 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتبلغ 3,294.6 مليون دينار (أقساط بقيمة 2,507.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 786.9 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ كانون ثاني

- اتخـذت لجنــة تسـعير المشـتقات النفطيــة قـراراً يقضــي بتخفـيض أسـعار المشـتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2025 كانون أول	2026 كانون ثاني	معدل النمو %
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	850	830	-2.4
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,080	1,055	-2.3
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,230	1,205	-2.0
السولار	فلس/ لتر	705	645	-8.5
الكاز	فلس/ لتر	620	590	-4.8
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	378.5	365.7	-3.4
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	545	487	-10.6
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	550	492	-10.5
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	565	507	-10.3
الإسفلت	دينار/ طن	401.3	388.6	-3.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/1/1.

- الإبقـاء علـى بنـد فـرق أسـعار الوقـود المثبـت علـى فـاتورة الكهربـاء عنـد قيمـة صـفر، لشهر كانون ثاني 2026.

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2025

♦ كانون أول

- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تمديد الإعفاء بما نسبته 75% من الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية البستانية المعدَّة للتصدير حتى تاريخ 2026/12/31.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الأوراق المالية لسنة 2025، المتضمن تخفيض رسم التداول وتخفيض رسم تجديد الترخيص السنوي المستوفيين من شركة بورصة عمان.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على منح الحوافز والإعفاءات والتَّسهيلات الضروريَّة للسَّير في مشروع النَّاقل الوطني للمياه، والتي تشمل إخضاع لوازم المشروع بجميع أشكالها لضَّريبة المبيعات العامَّة والخاصَّة بنسبة أو بمقدار (صفر).

♦ تشرين ثاني

- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على رسم جمركي بقيمة صفر وتطبيق تعرفة ضريبة مبيعات بنسبة 16% على محتويات الطُّرود البريديَّة التي لا تزيد قيمتها الجمركيَّة عن 200 دينار.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تنسيب مجلس التَّعرفة الجمركيَّة بإجراء تعديلات على جداول التَّعرفة الجمركيَّة؛ وشمل القرار تعديل التعرفة الجمركيَّة على المستوردات ذات البديل المحلِّي؛ وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنيّة، باستثناء السِّلع الغذائية التي ليس لها بديل محلِّي، إلى جانب استثناء جميع الألبسة ومستلزمات الأطفال.

♦ تشرين أول

- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على منح خصم على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقَّفات)، وضريبة المعارف، ورسوم مساهمة الصَّرف الصحِّي المستحقة لصالح البلديات وأمانة عمان الكبرى، بنسبة 20% في حال تسديد الضرائب والرسوم كافة قبل نهاية دوام يوم 2025/12/31.

♦ حزيران

- صدور نظام معدّل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2025، تم بموجبه تعديل إجمالي الضرائب (العامة والخاصة) على المركبات اعتباراً من 29 حزيران 2025، لتصبح على النحو التالي:
  - 51% على مركبات البنزين.
  - 39% على المركبات الهجينة (الهايبرد).
  - 27% على سيارات الكهرباء.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء الشركات والمنشآت والمكلفين من الغرامات والرسوم والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم نتيجة تقسيط مستحقات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، باشتراط تسديد الضرائب المترتبة عليهم كاملة قبل نهاية عام 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تحمل الحكومة كلف الفوائد المترتبة على القروض الجديدة التي تُمنح لمكاتب وكلاء السياحة والفنادق السياحية (باستثناء الفنادق من فئة خمس نجوم) من البنوك العاملة في المملكة، لدعم قطاع السياحة والتخفيف من الآثار والتداعيات التي اصابته بسبب الاوضاع الاقليمية.

♦ أيار

- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2025 ويقرأ مع النظام رقم (142) لسنة 2019، يتضمن استيفاء مبلغ 700 دينار رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل يعمل بمهنة عامل خدمات عمارة، وتخفيض رسوم إصدار تصريح العمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، لتصبح على النحو التالي:

- استيفاء مبلغ (1,500) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة سنة.
- استيفاء مبلغ (875) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ستة أشهر.
- استيفاء مبلغ (450) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ثلاثة أشهر.

♦ **شباط**

- قرر مجلس الوزراء تخفيض نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء (الهجينة)، والتي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح 45% بدلاً من 60%.
- قرر مجلس الوزراء فرض رسم تصدير بقيمة 35 دينار للطن الواحد على أصناف الكرتون والورق الهالك وفق عدة اشتراطات.
- قرَّر مجلس الوزراء زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 ديناراً، اعتباراً من شهر شباط 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تقديم حوافز للمشغلين في قطاع النقل تمثلت بإعفاء ما نسبته 50% من رسوم التراخيص والتصاريح للعام 2025.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2025

♦ **كانون أول**

- التوقيع على اتفاقيتي منح مع بنك التنمية الألماني بقيمة 30 مليون يورو، بهدف تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة، موزعة على النحو التالي:

- 20 مليون يورو لدعم مشروع كلية التدريب المهني المتقدم، أحد برامج مؤسسة ولي العهد، والمنفذ من قبل جامعة الحسين التقنية.
- 10 مليون يورو لبرنامج تسريع وصول الأطفال اللاجئين السوريين إلى التعليم الرسمي في الأردن.

♦ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 75 مليون يورو، وذلك لتمويل برنامج "التحديث من أجل النمو" الذي سيسهم في تحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص بما ينعكس ايجاباً على تنافسية الاقتصاد الوطني وفقاً لأولويات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.

♦ تشرين أول

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من بنك التنمية الألماني (KFW)، بقيمة 47 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع "تطوير مصادر جديدة للمياه" في الأردن، وتحسين إمدادات المياه وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي، تماشياً مع الجهود الوطنية لضمان الأمن المائي.

♦ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 3.7 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع توسعة وإعادة تأهيل محطة المعالجة الأولية في عين غزال.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة اليابانية، بقيمة 7.0 مليون دولار، لدعم المرحلة الرابعة من مشروع تعزيز أمن الحدود ضمن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

♦ آب

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح مقدمة من بنك الاعمار الألماني، بقيمة 35 مليون يورو، وذلك لتنفيذ مشروع "التوظيف من خلال ريادة الأعمال المحلية".

♦ نيسان

- التوقيع على اتفاقية تمويل مع بنك الاعمار الألماني، بقيمة 200 مليون يورو، لتعزيز رؤية التحديث الاقتصادي.
- التوقيع على اتفاقية تمويل جديد مع البنك الدولي، بقيمة 1.1 مليار دولار، لدعم الأردن في تحقيق رؤيته للتحديث الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية والاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 31 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه (العقبة-عمان).

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 8.7 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع إنشاء نظام سكادا لإمدادات المياه في محافظة معان.
- التوقيع على اتفاقية قرض واتفاقية ضمان مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 56.5 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع محطة الشمال وخطوط النقل الكهربائي - محطة الشمال الخضراء.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، بقيمة 65.2 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:

- 32.6 مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع البنية التحتية للتعليم العام.
- 32.6 مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور.

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 14.45 مليون يورو، للمساهمة في تنفيذ برنامج التشجير الوطني.

♦ كانون ثاني

■ توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام 2025-2027، موزعة على النحو التالي:

- 640 مليون يورو منح.
- 1.4 مليار يورو استثمارات.
- 1.0 مليار يورو مخصصات لدعم الاقتصاد الكلي.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر ايلول من عام 2025 بنسبة 17.1% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 979.8 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 7.4% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 7,689.5 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر ايلول من عام 2025 بنسبة 17.8% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 1,830.3 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 7.1% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ 14,986.0 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر ايلول من عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 18.5%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024 ليبلغ 850.5 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، فقد ارتفع العجز بنسبة 6.7%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليبلغ 7,296.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 6.5% لتبلغ 4,646.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.0% لتصل إلى 1,234.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة في عام 2024.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 4.1%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتصل إلى 2,372.4 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 8.4% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,081.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2025، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 846.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,427.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,149.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 488.6 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 987.8 مليون دينار، خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 1,476.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليبلغ 21,983.0 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني - ايلول				
	2024	معدل النمو (%) 2024/2023	2025 القيمة	معدل النمو (%) 2025/2024	
التجارة الخارجية	20,506.6	1.8	21,983.0	7.2	
الصادرات الكلية	7,159.9	6.3	7,689.5	7.4	
الصادرات الوطنية	6,508.5	4.2	6.997.0	7.5	
المعاد تصديره	651.4	32.5	692.5	6.3	
المستوردات	13,998.2	0.8	14,986.0	7.1	
الميزان التجاري	-6,838.3	-4.4	-7,296.5	6.7	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني - ايلول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,740.4	1,659.9	-4.6
السعودية	853.9	955.1	11.8
الهند	726.5	859.2	18.3
العراق	666.9	678.9	1.8
الإمارات	227.2	220.0	-3.2
سوريا	35.9	173.9	384.3
الصين	170.3	169.9	-0.2
المستوردات			
الصين	2,663.0	2,881.1	8.2
السعودية	2,170.2	2,216.1	2.1
الولايات المتحدة الامريكية	939.7	1,251.6	33.2
الإمارات	620.3	782.4	26.1
المانيا	491.9	501.8	2.0
مصر	484.4	477.1	-1.5
تركيا	410.6	442.8	7.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 ارتفاعًا نسبته 7.4% لتصل إلى 7,689.5 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 488.6 مليون دينار (7.5%) لتصل إلى 6,997.0 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 41.1 مليون دينار (6.3%) لتصل إلى 692.5 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 71.9 مليون دينار (21.4%)، لتصل إلى 407.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 93.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال التسعة شهور الأولى لعامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني - ايلول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**6,508.5**	**6,997.0**	**7.5**
الملابس	**1,286.3**	**1,271.2**	**-1.2**
الولايات المتحدة الامريكية	1,067.5	1,060.1	-0.7
منتجات دوائية وصيدلية	**446.5**	**470.1**	**5.3**
السعودية	112.5	126.6	12.5
العراق	92.0	82.0	-10.8
الفوسفات	**379.5**	**426.8**	**12.5**
الهند	274.6	274.6	0.0
اندونيسيا	64.2	50.7	-21.1
البوتاس	**363.6**	**412.4**	**13.4**
مصر	48.8	48.9	0.1
الصين	38.0	47.3	24.4
الهند	41.4	47.3	14.3
حامض الفوسفوريك	**335.4**	**407.3**	**21.4**
الهند	307.3	379.7	23.6
الاسمدة	**412.3**	**392.4**	**-4.8**
الهند	62.4	118.7	90.0
بنغلادش	0.0	53.4	-
العراق	95.8	49.0	-48.8
الفواكه والمكسرات	**264.7**	**251.2**	**-5.1**
السعودية	112.9	97.0	-14.1
العراق	35.7	39.3	10.1
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**207.7**	**235.0**	**13.1**
العراق	99.6	118.1	18.6
السعودية	49.0	47.1	-3.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت الصادرات من البوتاس بمقدار 48.8 مليون دينار (13.4%)، لتصل إلى 412.4 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق مصر والصين والهند على ما نسبته 34.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "الفوسفات" بمقدار 47.3 مليون دينار (12.5%)، لتصل الى 426.8 مليون دينار، وقد استحوذت الهند واندونيسيا على ما نسبته (76.2%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

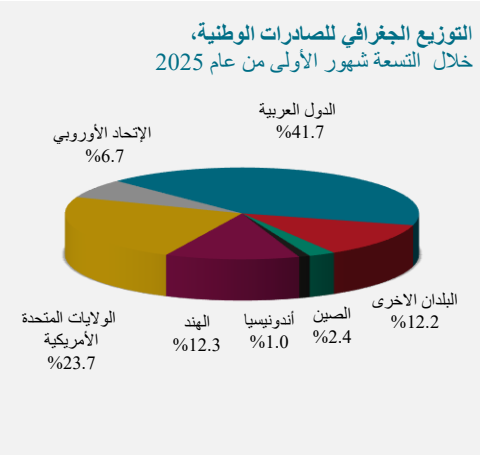

- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 27.3 مليون دينار (13.1%)، لتصل إلى 235.0 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته 70.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

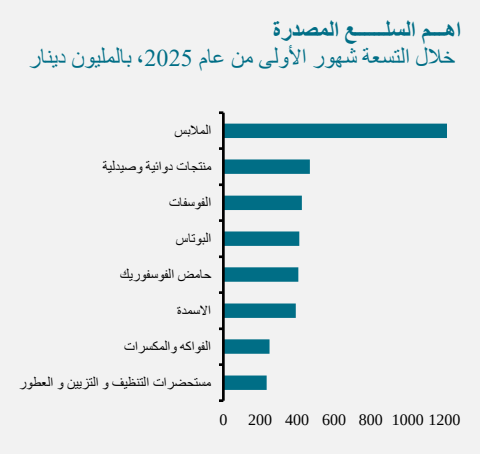

- انخفضت الصادرات من الأسمدة بمقدار 19.9 مليون دينار (4.8%)، لتصل إلى 392.4 مليون دينار. وقد استحوذت كل من الهند وبنغلادش والعراق على ما نسبته 56.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 15.1 مليون دينار (1.2%)، لتصل إلى 1,271.2 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 83.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 13.5 مليون دينار (5.1%)، لتصل إلى 251.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 54.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والبوتاس وحامض الفوسفوريك والاسمدة و"الفواكه والمسكرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 على ما نسبته 55.3% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 56.8% خلال ذات الفترة من عام 2024. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 67.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، مقارنة مع 67.9% خلال ذات الفترة من عام 2024.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 7.1% لتصل إلى 14,986.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2024.

اهم السلع المستوردة
خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، بالمليون دينار

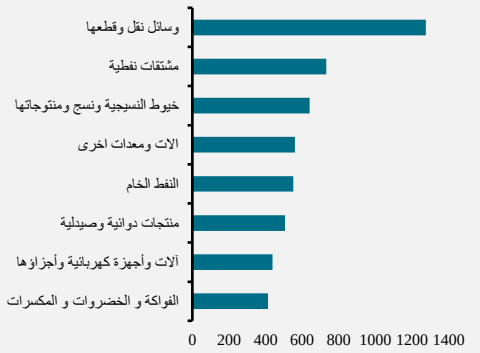

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات أخرى" بمقدار 174.6 مليون دينار (45.2%)، لتصل إلى 560.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 62.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 67.4 مليون دينار (19.5%)، لتصل إلى 412.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر الولايات المتحدة الامريكية والصين ما نسبته 37.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 61.4 مليون دينار (16.3%)، لتصل إلى 437.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا الولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 53.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 132.4 مليون دينار (9.4%) لتصل إلى 1,275.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية والمانيا ما نسبته 67.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال التسعة شهور الأولى لعامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني - ايلول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**13,998.2**	**14,986.0**	**7.1**
وسائل نقل وقطعها	**1,408.2**	**1,275.8**	**-9.4**
الصين	544.9	521.4	-4.3
الولايات المتحدة الأمريكية	242.6	213.0	-12.2
المانيا	155.8	128.1	-17.8
مشتقات نفطية	**782.2**	**731.0**	**-6.5**
السعودية	605.1	706.0	16.7
الامارات	9.1	7.3	-20.6
المانيا	4.2	4.2	1.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**665.6**	**640.6**	**-3.7**
الصين	351.8	348.0	-1.1
تايوان	79.8	66.9	-16.1
الات ومعدات أخرى	**386.2**	**560.8**	**45.2**
الصين	158.4	180.7	14.1
الولايات المتحدة الامريكية	41.3	167.4	305.6
النفط الخام	**610.7**	**551.3**	**-9.7**
السعودية	482.1	477.3	-1.0
العراق	128.6	74.1	-42.4
منتجات دوائية وصيدلية	**528.3**	**505.1**	**-4.4**
المانيا	78.2	70.0	-10.5
الولايات المتحدة الأمريكية	64.5	55.5	-14.1
فرنسا	33.2	41.4	24.7
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**376.5**	**437.9**	**16.3**
الصين	152.4	163.5	7.2
ايطاليا	20.1	45.6	126.9
الولايات المتحدة الامريكية	15.4	24.1	56.6
الفواكة والخضروات والمكسرات	**345.5**	**412.9**	**19.5**
مصر	71.6	81.4	13.7
الولايات المتحدة الأمريكية	30.0	38.3	27.7
الصين	14.7	34.6	136.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 59.3 مليون دينار (9.7%)، لتصل إلى 551.3 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 51.2 مليون دينار (6.5%)، لتصل إلى 731.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والمانيا ما نسبته 98.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025

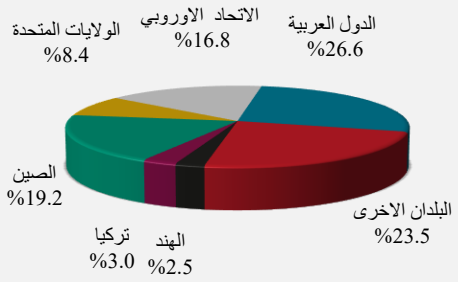

- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ومنتوجاتها" بمقدار 25.0 مليون دينار (3.7%)، لتصل إلى 640.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان على ما نسبته 64.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات ومعدات أخرى" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 34.1% من إجمالي المستوردات خلال التسعة شهور الأولى في عام 2025، مقارنة مع ما نسبته 36.5% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمانيا ومصر وتركيا على ما نسبته 57.1% من إجمالي المستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، مقابل 55.6% خلال ذات الفترة من عام 2024.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر ايلول من عام 2025 ارتفاعاً مقداره 13.2 مليون دينار (19.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 80.4 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 41.1 مليون دينار (6.3%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 لتبلغ 692.5 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر ايلول من عام 2025 ارتفاعاً مقداره 132.8 مليون دينار (18.5%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، ليبلغ 850.5 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 458.2 مليون دينار (6.7%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 ليبلغ 7,296.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال التسعة شهور الأولى من عام 2025 بمقدار 93.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، مقارنة بذات الفترة من عام 2024، لتصل إلى 2,372.4 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور من عام 2025 ارتفاعًا بنسبة 6.5% لتصل إلى 4,646.5 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2024.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2025 ارتفاعًا بنسبة 5.0% لتصل إلى 1,234.5 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2024.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 إلى ما يلي:

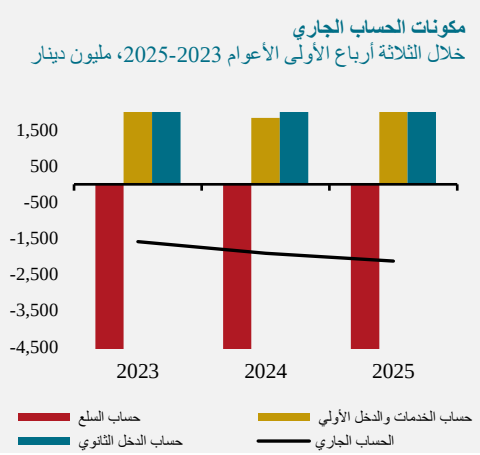

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره 1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 8.3% من GDP (2,659.5 مليون دينار) خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 8.4% من GDP (2,565.6 مليون دينار) خلال الثلاثة ارباع الاولى من عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 508.4 مليون دينار (8.4%) ليصل إلى 6,577.4 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,069.0 مليون دينار.
  - ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 312.0 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 2,785.7 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 2,473.7 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي عجزاً بلغ 473.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 632.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض كل من عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 647.8 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 803.4 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 174.4 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,136.1 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,311.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 118.8 مليون دينار، ليبلغ 530.5 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 56.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,605.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 21.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 22.5 خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,721.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,615.1 مليون دينار خلال الثلاثة ارباع الأولى من 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,081.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 846.9 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 890.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 66.8 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,039.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 937.1 مليون دينار.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 526.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 81.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,427.3 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,149.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 بمقدار 3,033.2 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 33,746.6 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 2,077.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع في الخارج بمقدار 609.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 81.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 بمقدار 2,311.0 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 68,173.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 1,248.5 مليون دينار ليصل الى 9,761.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,142.3 مليون دينار، ليبلغ 32,405.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 751.0 مليون دينار لتصل إلى 11,967.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 754.7 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 3.7 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 117.4 مليون دينار ليصل إلى 905.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 782.0 مليون دينار لتبلغ 8,453.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار106.0 مليون دينار ليصل إلى 523.0 مليون دينار.